

AFRICAN UNION  
الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE  
UNIÃO AFRICANA

---

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 251115 517700

Website: [www.africa-union.org](http://www.africa-union.org)

---

المجلس التنفيذي  
الدورة العادية الخامسة عشرة  
سرت، الجماهيرية العظمى، 24-30 يونيو 2009

—

EX.CL/507 (XV)

تقرير المفوضية عن  
تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية  
2009

—

## ملاحظة افتتاحية - تقرير حول التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا 2009:

تم إعداد تقييم التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا 2009، مشاركة بين مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبنك التنمية الأفريقي. وهذا التقرير المشترك يتم إعداده سنويا ويعرض على قمة الاتحاد الأفريقي للعلم، فيما يتعلق بالتقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا. وكان التقرير الأخير، الذي تم إعداده بالاشتراك بين مفوضية الاتحاد الأفريقي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا في عام 2008 قد عرض على مؤتمر رؤساء الدول والحكومات في يوليو، في شرم الشيخ.

ويبين تقرير 2009 أنه على الرغم من مضي أفريقيا في إحراز تقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، إلا أن هذا التقدم غير مطرد ويتباين حسب المنطقة. ويوضح التقرير أيضاً وجود بعض التحسينات في إعداد التقارير والتغطية حالياً. بيد أنه ما زال هناك بعض التحديات في الحصول على بيانات كافية عن عملية المتابعة وإعداد التقارير حول عدد من الأهداف. وهناك اعتراف في التقرير بالدور الذي يلعبه الفريق المشترك بين الوكالات بشأن مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية ومنتجي البيانات الوطنيين، في سد الفجوات المتعلقة بالبيانات.

إن التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، على ضوء ما لوحظ في التقرير، قد عوقته الأزمات التي ظهرت مؤخراً على المسرح الدولي ومن بين هذه الأزمات، أزمة الغذاء، أزمة الوقود، الأزمة المالية العالمية والأزمة الاقتصادية. وتشير التقديرات إلى أن تأثير هذه الأزمات على معدل النمو الاقتصادي سوف ينخفض من متوسط يزيد عن 6% في الفترة الأخيرة إلى 3.6% في عام 2009 نتيجة البطء الاقتصادي. ويشير التقرير أيضاً إلى الهبوط

الملحوظ في الطلب على الصادرات السلعية الأفريقية الذي أدى بدوره إلى خسائر كبيرة في الدخل. ومما لا شك فيه، إن مجموعة من هذه العوامل الأخرى سوف يكون لها مدلولاتها الهامة بالنسبة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا.

### التوصيات:

يوصي التقرير باتخاذ الإجراءات التالية للتأكد من أن التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية مستمر وبقا:

- اتخاذ إجراءات حماية اجتماعية مرنة ومحددة الهدف بدقة من جانب البلدان الأفريقية.
- يتعين على البلدان الأفريقية أن تعدل سياساتها الاقتصادية الكبرى لكي تلائم الأوضاع المالية الحالية.
- يتعين على مكاتب الإحصاءات الوطنية أن تعرض في الوقت المناسب، على مفوضية الاتحاد الأفريقي، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا وبنك التنمية الأفريقي الإحصاءات الوطنية حيثما تكون متاحة والتأكد من توافقها في التقارير المستقبلية.
- يتعين الاستمرار في التأكيد على التخطيط القائم على الأهداف الإنمائية للألفية وتنفيذ الخطط.
- تنظيم خطط التنمية القائمة على الأهداف الإنمائية للألفية واستراتيجيات الحد من الفقر الرامية إلى خفض الاختصاصات الوطنية الفرعية.

وقد تم عرض مشروع تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعام 2009 على الاجتماع السنوي المشترك الثاني لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية، والتخطيط والتنمية الاقتصادية المعقود في القاهرة، مصر في الفترة من 6 - 7 يونيو للنظر فيه.

وأحاط الوزراء علماً بالتقرير وأوصوا بضرورة عرضه على مؤتمر الاتحاد الأفريقي لرؤساء الدول والحكومات. ومرفق طي هذا القرار الصادر عن هذا المؤتمر.

### الجزء 1: المقدمة:

1- لا تزال أفريقيا ماضية في إحراز تقدم نحو تحقيق مقاصد الأهداف الإنمائية للألفية، لكن هذا التقدم غير مطرد بالنسبة لبعض الأهداف ويتباين من منطقة لأخرى. وشهد عام 2008، مواصلة الدعم السياسي رفيع المستوى، من داخل القارة ومن خارجها، للأهداف الإنمائية للألفية وفي شهر يوليو، وتحديدًا في قمة الاتحاد الأفريقي المعقودة في شرم الشيخ، مصر، تناقش الزعماء الأفريقيون واتخذوا قراراً يحث جميع البلدان على الاستعانة بكافة الوسائل اللازمة لتحقيق الأهداف في الموعد المستهدف.

2- تم تدشين تقرير فريق التسيير للأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا التابع للأمم العام للأمم المتحدة كما تم النظر فيه في قمة الاتحاد الأفريقي. وفي شهر سبتمبر، أعرب زعماء العالم، في حدث الأمم المتحدة رفيع المستوى، عن قلقهم إزاء المعدل البطيء للتقدم المحرز بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، خاصة مؤشرات التنمية البشرية. وفي الدعوة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية للعمل التي صدرت عن الحدث رفيع المستوى في شهر سبتمبر، تم حث البلدان على زيادة جهودها من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأشار تقرير فريق العمل لفجوة الأهداف الإنمائية للألفية التابع للأمم العام إلى حالات القصور في اجتماع الأهداف الإنمائية للألفية 8، الشراكات، وحث شركاء التنمية الرئيسيين على احترام الوفاء بالتزاماتهم فيما يتعلق بالمساعدات والتجارة.

3- كان هناك تحسن ملحوظ في البيانات المستخدمة للرصد وإعداد التقارير من حيث عملية إعدادها والتغطية. ومن المحتمل أن يعزى هذا إلى الجهود المعززة المبذولة على الصعيد القطري لجمع البيانات ذات الصلة بالأهداف الإنمائية للألفية من جانب مكاتب الإحصاء الوطنية وكذلك من خلال زيادة الدعوة لجمع البيانات من قبل مؤسسات قارية أفريقية مثل مفوضية الاتحاد الأفريقي، وأيضاً فريق الخبراء المشترك بين الوكالات التابع للأمم المتحدة حول مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية.

4- ظهر عدد من التحديات الجديدة للوفاء بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا في عام 2008. وأبرز هذه التحديات، أزمة الوقود، أزمة الغذاء، الأزمة المالية والأزمة الاقتصادية والمالية العالمية. وتطرح الأزمة المالية والاقتصادية العالمية تحديات جديدة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا. وهي تستطيع إيقاف أو إعاقة أو عكس التقدم المحرز في المنطقة نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا. وتبين الدلائل الأولية أن انخفاض الصادرات يترتب عليه زيادة في معدلات حدوث الفقر. فهناك الكثير من عمال المناجم الحرفيين الذين فقدوا مصادر دخلهم. وفضلاً عن ذلك، فإن التضخم آخذ في الازدياد، إلى جانب انخفاض قيمة العملات المحلية وكذلك ارتفاع أسعار الأغذية الرئيسية والسلع المستوردة. وسوف تعمل مثل هذه التغيرات على تصعيب الأمور بالنسبة للحكومات وهي بصدد استيراد الأدوية للنهوض بالتقدم نحو تحقيق الأهداف الصحية و/أو زيادة التصنيع بغية خلق فرص عمل كريمة. ويتعين على الحكومات اتخاذ الحيطة في الخيارات السياسية الرامية إلى الحد من أو تخفيف تأثير الأزمة للتأكد من أن هذا لن يترتب عليه تعرض التقدم المحرز لانكاسة.

5- فيما يتعلق بالأهداف والمقاصد:

- على الرغم من عدم توفر البيانات الخاصة بفقير الدخل، فقد باتت محتملاً أن تؤدي الأزمة الراهنة إلى تآكل وتيرة التقدم المحرز في بلدان مثل غانا، والتي تستهدف الحد من الفقر.
- يعتبر التقدم نحو العمالة الكاملة في المنطقة بطيئاً. وتؤكد الأدلة أن النمو الأخير في أفريقيا - جاء مجرداً من فرص العمل وأن الاعتماد على المشتغلين ما زال عالياً. وكان نمو إنتاجية العمل إيجابياً عبر سائر أرجاء المناطق، لكنه لم يكن قوياً بالقدر الكافي الذي يزيد من عجلة التقدم نحو العمالة الكاملة وخلق فرص عمل كريمة وما زال نمو إنتاجية العمل معرضاً للصدمات والالتفافية.
- ما زالت المنطقة ماضية على الطريق لتحقيق هدف التسجيل في التعليم الابتدائي. بيد أن هذا الهدف، على الرغم من أنه أخذ في التحسن، إلا أنه لن يتحقق بمعدل التقدم الحالي. وما زال العنصر الحضري وعنصر الدخل في عملية التسجيل يؤكد الحاجة بما لا يدع مجالاً للشك، إلى التركيز بصورة أكبر على المناطق الريفية والأسر الفقيرة بغية بلوغ هذا الهدف.
- ما زال الاتجاه نحو المساواة بين الجنسين قوياً في التعليم الابتدائي لكنه أقل في مرحلتي التعليم الثانوي والجامعي.
- ما زال التقدم نحو تحقيق الأهداف الصحية يشكل تحديات خطيرة وأيضاً ما زالت معدلات الوفيات بين الأطفال والأمهات عالية وتقترب عملية التحصين من العالمية، ومن ثم فهي تؤدي في كثير من البلدان إلى خفض معدلات وفيات الأطفال. ويعتبر التقدم نحو

الحد من انتشار فيروس نقص المناعة البشرية /الايذز قوياً لكن ليس بالمعدل الذي يمكنه عكس وإيقاف انتشار المرض.

- تزداد نسبة السكان الذين يحصلون على مياه محسنة وصرف صحي، لكن معظم هذه النسبة مركزة في المناطق الحضرية.
- هناك فجوات في تحقيق الشراكة العالمية من أجل التنمية. ومن بين هذه الفجوات عدم القدرة على اختتام جولة الدوحة للمفاوضات التجارية، وعدم قدرة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية/ لجنة مساعدات التنمية على الوصول إلى نسبة للمساعدة الرسمية للتنمية من الناتج القومي الإجمالي تقدر بـ: 0.7%. وتشكل اتفاقيات الشراكة الاقتصادية خطراً للأهداف الإنمائية للألفية والتجارة مع الصين وبلدان الجنوب الأخرى وهذا الخطر آخذ في الازدياد.

6- فوق كل هذا، يختتم التقرير بنفس النغمة التي انتهى بها تقرير 2008: تحرز القارة تقدماً بشأن أهداف قليلة دون أن ينطبق ذلك على مجالات أخرى. ليس هناك تلاقي سواء في مستويات أو معدلات التقدم عبر الأقاليم الفرعية وما زال تحقيق الأهداف الإنمائية في شمال أفريقيا أقل تحدياً مما هو عليه في باقي أفريقيا.

## الجزء 2: متابعة التقدم

7- هناك بعض التحديات في المؤشرات المستخدمة في إعداد التقارير ومتابعة التقدم. وعلى ضوء ما تلاحظ من قبل، هناك بعض التحسينات في إعداد تقرير بالبيانات وتغطيتها. ويرجع ذلك، إلى حد ما، إلى زيادة الجهود التي يبذلها الفريق المشترك بين الوكالات بشأن مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية ومنتجي البيانات الوطنيين. ومع ذلك، ما زالت البيانات غير كافية لمتابعة التقدم وإعداد تقارير عن عدد من الأهداف.

8- هذا التقرير، مثله مثل التقريرين السابقين له، مبنى على بيانات من شعبة الإحصاء التابعة للأمم المتحدة، مستودع البيانات المعترف به دولياً، لرصد التقدم المحرز نحو تحقيق مقاصد الأهداف الإنمائية للألفية<sup>(1)</sup>. ويوجد بقاعدة بيانات شعبة الإحصاء التابعة للأمم المتحدة فجوات فضلاً عن أن بعض مسلسلات البيانات ليست حديثة على سبيل المثال، ما زالت المسلسلات تشهد فجوات هامة بشأن الفقر ومعدلات وفيات الأمهات. ومن ثم، فقد استقى هذا التقرير بياناته، عندما كانت هناك حاجة إلى ذلك، من مصادر دولية أخرى باعتبار ذلك مكملًا للبيانات المستقاة من شعبة الإحصاء التابعة للأمم المتحدة. وحيثما استخدمت مصادر، غير مصادر بيانات شعبة الإحصاء التابعة للأمم المتحدة، فقد أُشير إليها ضمناً وبوضوح.

9- لحسن الطالع، تم تكثيف الجهود في الماضي القريب لتحسين مستوى إتاحة البيانات من خلال شعبة الإحصاء التابعة للأمم المتحدة. وتعمل الآلية الدولية لجمع وتجهيز البيانات التي أنشئت لرصد ومتابعة التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على تعزيز التعاون بين مختلف أصحاب المصلحة من المنتجين الوطنيين مروراً بالمنظمات الإقليمية والدولية، من أجل تحسين قاعدة بيانات الأهداف الإنمائية للألفية في شعبة الإحصاء التابعة للأمم المتحدة. ومع ذلك، ما زال هناك العديد من التحديات التي تعوق قدرة البلدان على تقديم بياناتها على أساس زمني، فضلاً عن أنه ما زالت هناك فجوات هامة في البيانات. وبصفة عامة، فإن المصادر الرئيسية لفجوات ومشاكل واختلاف البيانات بين المصادر الوطنية والمحلية هي: مشاكل خاصة بالتعريف، مسائل منهجية، نقص البيانات الحديثة على المستوى الدولي،

---

(1) يقوم في معظمه على بيانات 2006، أحدث عام أعدت له شعبة الإحصاء التابعة للأمم المتحدة بيانات في ذلك الوقت.



نقص التنسيق على المستوى الوطني، الاختلافات في التقديرات السكانية خلال فترات إجراء التعداد السكاني نقص الشفافية في تقدير ووضع نماذج التدابير والإجراءات من قبل المنظمات الدولية، التأخر في نشر النتائج من جانب مكاتب الإحصاء الوطنية، ونقص التنسيق داخل وبين الوكالات الدولية.

### الهدف الإنمائي (1) للألفية: القضاء على الفقر المدقع والجوع

الهدف (1) بـاء: تحقيق العمالة الكاملة والإنتاجية وتوفير العمل الكريم للجميع، بما في ذلك المرأة والشباب.

10- استحدث هذا الهدف، جنباً إلى جنب مع مؤشرات قياس التقدم المرتبط به، في عام 2007. وهناك بيانات كافية لقياس التقدم بشأن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة للشخص الذي يعمل ونسبة العمالة إلى السكان.

*المؤشر 1.4 معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للشخص الذي يعمل:*

11- يساعد معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للشخص الذي يعمل، والذي يستخدم كقياس لنمو إنتاجية العمل، في تقييم إمكانات الاقتصادات لخلق فرص عمل كريمة.

12- يبين تحليل البيانات الخاصة بهذا المؤشر أنه، فيما يتعلق بعام 1991، كان نمو إنتاجية العمل ايجابياً في جميع أقاليم القارة، باستثناء شرق أفريقيا. وقد بدأ النمو المذهل في إنتاجية العمل للشخص العامل في عام 2000 عبر جميع الأقاليم الفرعية في القارة، ويعزى في جزء منه، إلى زيادة التعدين والموارد المعدنية وأنشطة استغلالها، خاصة في غينيا الاستوائية، تشاد، أنجولا، نيجيريا، ليسوتو، زامبيا وبوتسوانا.

13- هناك تباين ملحوظة عبر البلدان في نمو إنتاجية العمل؛ ففي غينيا الاستوائية، وليسوتو وبوتسوانا زاد هذا النمو في المتوسط بنسبة 5% تقريباً وربما أعلى من ذلك، لكنه انخفض بواقع أكثر من 3% في بروندي وزيمبابوي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وفي جميع البلدان المنقسمة في نزاعات. وبالنسبة لمعدل النمو الايجابي للنتائج المحلي الإجمالي للشخص العامل فقد شهد تدعيماً من التوسع المزدهر للنشاط الاقتصادي في المجموعة الأولى من البلدان. وفي غينيا الاستوائية، كان على رأس توسع الإنتاج البترول، وفي ليسوتو، المياه، وفي بوتسوانا التعدين، وانخفضت إنتاجية العمل في المجموعة الثانية للبلدان ويعزى هذا الانخفاض في جزء منه إلى النزاعات التي أفرزت انخفاضاً في كفاية العمل، ومن ثم تقلصاً شديداً في إجمالي الطلب.

14- هناك أيضاً تباينات إقليمية هامة في الإنتاج بالنسبة للشخص العامل وكانت إنتاجية العمل في الفترة من 1991 و2006 مستقرة نسبياً في شمال أفريقيا، لكن كانت متقلبة في باقي القارة الأفريقية. ويعزى هذا إلى حد كبير إلى الاختلافات في هياكل الإنتاج، وكانت السيادة للتعدين والموارد الطبيعية الأخرى في الإنتاج في جميع بلدان إفريقيا باستثناء الشمال.

*المؤشر 1.5 نسبة العمالة إلى السكان:*

15- تشير البيانات المتاحة أن نسبة العمالة إلى السكان ظلت دون تغيير حقيقي خلال الفترة من عام 1991 حتى 2006 في أفريقيا، على الرغم من حدوث تغيرات هامشية متباينة عبر المناطق. فمن جهة، حدثت زيادات متواضعة في شمال أفريقيا في حين زادت نسبة العمالة على السكان زيادة بسيطة بنسبة 43.51% عام 1991 و45.05% عام 2006. بيد أن المنطقة، ما زالت تسجل أدنى نسبة بين العمالة والسكان

في القارة، ويرجع هذا إلى حد كبير، إلى ضعف مشاركة المرأة والشباب في أسواق العمل. وعلى الجانب الآخر، انخفضت نسبة العمالة على السكان في وسط، وشرق أفريقيا ومنظمة الجنوب الأفريقي وغرب أفريقيا بصورة هامشية جدا في الفترة من عام 1991 إلى 2006، على الرغم من حالات نهضة النمو الاقتصادي التي شهدتها تلك المناطق في الفترة من 2003 - 2006.

16- من غير المحتمل أن تحقق القارة هدف العمالة الكاملة والإنتاجية فضلاً عن توفير فرص عمل كريمة للجميع، بما في ذلك المرأة والشباب، في حالة استمرار الاتجاهات الحالية.

**الهدف 1ج: تقليص نسبة عدد السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف خلال الفترة من عام 1990 و2015.**

17- أحرزت المنطقة تقدماً في خفض نسبة الناس الذين يعانون من الجوع. بيد أن هذا التقدم تعرض لتهديد من الارتفاع السريع في أسعار الأغذية الذي بدأ في أوائل عام 2008. وهذا بدوره أشار إلى حدوث فجوات هامة في الجهود المبذولة لتأمين الأمن الغذائي في المنطقة. ومن المحتمل اتساع هذه الفجوات بسبب الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية التي يترتب عليها انخفاض سرعة النمو الإقليمي، مع ممارسة ضغوط على متوسط الأسعار، وأسعار السلع الأساسية، والواردات، والمدخلات الزراعية. وتتسبب النزاعات الدائرة في زيمبابوي، والسودان، وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد في تعقيد الجهود المبذولة لإحراز التقدم.

المؤشر 1.8: انتشار ظاهرة الأطفال ذوي الوزن المنخفض تحت سن الخامسة:

18- تدهورت التقارير حول هذا المؤشر منذ عام 2000، عندما أصبح لدى قاعة بيانات شعبة الإحصاء التابعة للأمم المتحدة بيانا عن 25 بلدا أفريقيا، وفي عام 2006، كان لدى شعبة الإحصاء التابعة للأمم المتحدة بيانات حول 17 بلداً أفريقياً فقط، وصعب هذا من تقييم التقدم.

19- بيد أن منظمة الصحة العالمية لا تحتفظ بقاعدة بيانات جيدة. وتقدم بيانات منظمة الصحة العالمية للبلدان على فترات كل عشر سنوات بالنسبة للبلدان التي يوجد بيانات عنها. ومن ثم، يصبح من الصعب قياس معدل التقدم المحرز بالنسبة للبلدان منفردة مع اعتبار عام 1990 عام الأساس. ومن بين 25 بلداً أفريقياً متوفر بيانات عنها، تشير التقارير إلى حدوث تحسن في 18 منها بشأن نسبة الأطفال ذوي الوزن المنخفض تحت سن الخامسة (5). وتشير التقارير إلى أن أنجولا سجلت أكبر انخفاض في نسبة الأطفال ذوي الوزن المنخفض تحت سن الخامسة، بنسبة 9.5%، يأتي بعدها تنزانيا (8.6%)، مالي (8.1%) ونيجيريا (7.9%).

20- أحرزت المنطقة، في المتوسط، تقدماً بسيطاً جداً في خفض نسبة الأطفال تحت سن الخامسة من ذوي الوزن المنخفض. وهذا يتناقض مع جنوب غرب آسيا ومنطقة شرق البحر المتوسط التي شهدت انخفاضات هامة.

21- إذا استمر الاتجاه الحالي، فإنه من غير المحتمل بلوغ أفريقيا هذا الهدف بحلول عام 2015. وقد يعوق التقدم نحو هذا الهدف بشدة بسبب الزيادات الدراماتيكية (على الرغم من أنها معتدلة الآن) في أسعار

الأغذية التي بدأت في أواخر 2007. ومن المحتمل أيضاً أن يكون للأزمة الاقتصادية الحالية وما يصاحبها من ضغوط تضخمية تأثير شديد على الجهود المبذولة لعكس مؤشر هذا الاتجاه بالنسبة لهذا الهدف.

## الهدف 2: تحقيق التعليم الابتدائي العالمي:

الهدف 2 ألف: التأكد أنه بحلول عام 2015، سوف يكون في مقدور البنين والبنات، في كل مكان، إتمام دورة كاملة من التعليم الابتدائي.

22- الهدف هو أن تبقى المنطقة على التقدم المحرز نحو تحقيق التعليم الابتدائي العالمي وفقاً لتقارير 2008<sup>(2)</sup>. ومعظم البلدان الأفريقية ماضية على الطريق لتحقيق التسجيل العالمي بحلول عام 2015، في حالة استمرار الاتجاه الحالي لكن هناك حاجة على اتخاذ إجراءات لتحسين الوصول إلى التعليم الابتدائي بالنسبة للأطفال من الأسر الفقيرة الذين يعيشون في المناطق الريفية و/أو اليتامى بسبب فيروس نقص المناعة البشرية.

## المؤشر 1.2 التسجيل الصافي التعليم الابتدائي:

23- تبين البيانات حول التسجيل الصافي في التعليم الابتدائي تحسناً ملحوظاً في عام 2006 عن 2005. ويتجلى هذا التقدم في معظم البلدان. وفي أثيوبيا، على سبيل المثال، زادت نسبة التسجيل بواقع 6.3% في عام 2006 عن عام 2005، واستناداً إلى الاتجاهات الحالية، فإن الدولة ماضية على الطريق لتحقيق هذا الهدف في الموعد المستهدف. واعتباراً

(2) التقييم المشترك بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا/الاتحاد الأفريقي للتقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا 2008، المقدم إلى الدورة العادية 11 للمجلس التنفيذي لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في يونيو 2008، مصر.

من عام 2006، بلغت نسبة التسجيل الصافي في التعليم الابتدائي، في 9 بلدان أفريقية أكثر من 90%.

24- لكن هناك بعض الاتجاهات العكسية. في ليسوتو والرأس الأخضر والجزائر وساوتومي وبرنسيب وتونس مثلاً، انخفضت نسبة التسجيل في التعليم الابتدائي، وهذا يؤكد أهمية الحذر واتخاذ الإجراءات الكفيلة للحفاظ على النجاحات التي تحققت.

## المؤشر 2.2: معدلات إتمام المرحلة الابتدائية:

25- في إفريقيا كلها، كانت معدلات إتمام المرحلة الابتدائية آخذة في الازدياد. في عام 2006، وبالنسبة لآخر سنة متاح عنها بيانات، نجد أن معدل إتمام الدراسة في هذه المرحلة على الرغم من أنه منخفضاً وبلغت نسبته 62.2%، إلا أنه يمثل تحسناً بواقع 2.2% مقارنة بعام 2005. وكانت هناك زيادة متوسطة بنسبة 5.3% في معدلات إتمام المرحلة<sup>(3)</sup> في 17 بلداً أفريقياً خلال الفترة من عام 2005 و2006.

26- من بين الدول المتاحة فيها الوصول إلى البيانات، تراجع معدل الإكمال في كل من موريشيوس وبوروندي وأفريقيا الوسطى. والمشاهد أن انخفاض معدل الإكمال يحدث في الدول التي تشهد نزاعات وتلك الخارجة من نزاعات وأيضاً في البلدان الأفريقية الأكثر اكتظاظاً بالسكان، نيجيريا وإثيوبيا. ولكن في المقابل تسجل بنين وغينيا وتونس والمغرب معدلات إكمال مرتفعة من حيث المعدل الصافي للتسجيل. وفي ضوء هذا المعدل من المستبعد أن تتمكن القارة من تحقيق هذا الهدف.

## الهدف 3: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

27- القارة مستمرة في تحقيق تقدم نحو المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وفي هذا الصدد فإن معدل التحاق الفتيات بمدارس مرحلة التعليم الابتدائي تزايد بدرجة أكبر مما هو بالنسبة للفتيان فيما بين عامي 2000 و2006. وعلى الرغم من هذه المكاسب، لا تزال الفتيات يمثلن نسبة 55% من السكان الذين لم يلتحقوا بالمدارس في المنطقة. والثابت أن المساواة بين الجنسين تحققت في عدد كبير من البلدان. بيد من المشاهد أيضاً أن الفجوة

---

(3) نسبة التلاميذ الذين يبدأون مرحلة (1) من مراحل التعليم الابتدائي، المعروفة بنسبة البقاء بالنسبة للمرحلة الأخيرة الابتدائية، هي النسبة المئوية لجماعة من التلاميذ المسجلين في مرحلة (1) من مستوى التعليم الابتدائي في سنة دراسية محددة، والمتوقع أن يصلوا إلى المرحلة النهائية من الدراسة الابتدائية، بغض النظر عن مرات الإعادة.

بين الجنسين تتسع في مرحلة التعليم الثانوي وتزداد اتساعاً في مرحلة التعليم الجامعي. ومن جهة أخرى، فإن الزيادة التصاعدية في عدد البرلمانيات تظل كبيرة على النحو المشاهد من خلال عدد الإناث اللاتي تم انتخابهن في الانتخابات البرلمانية التي أجريت مؤخراً. وعلى الرغم من شح البيانات فإن نسبة الإناث في القطاع غير الزراعي تصل إلى 80% على صعيد العمل الخاص والموسمي وغير الرسمي وأيضاً في مضمار العمل لبعض الوقت.

الهدف 3 أ. القضاء على التفاوت بين الجنسين في مرحلتي التعليم الابتدائي والثانوي بحلول 2005 وفي جميع مراحل التعليم في موعد أقصاه عام 2015

المؤشر 1/3: نسبة الفتيات إلى الفتيان في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي والجامعي

28- وفقاً للبيانات المتاحة، هناك إحدى عشرة دولة حققت بالفعل المساواة بين الجنسين على صعيد مرحلة التعليم الابتدائي في عام 2006. وتم رصد تراجع طفيف في ليبيا التي كانت ضمن هذه المجموعة صاحبة الإنجاز المبكر. فيما يتعلق بأفريقيا الوسطى والنيجر، فإنه استناداً إلى البيانات المتاحة تعد من أسوأ الدول إنجازاً في هذا المضمار. وهناك عدد صغير من الدول يشمل موريتانيا ورواندا ومالاوي لديها مؤشرات للتكافؤ بين الجنسين يشير أكثر من واحد منها إلى أن عدد الفتيات اللاتي التحقن بالمدارس الابتدائية فاق عدد الذكور. وصفة عامة، فإنه استناداً إلى البيانات المتاحة يوجد لدى معظم البلدان الأفريقية مؤشر يزيد على 0,90 بما يضعها على المسار المؤدي إلى تحقيق المساواة بين الجنسين في مرحلة التعليم الابتدائي في الموعد المستهدف، حالة استمرار الاتجاه الحالي.

29- علاوة على ذلك، فإن معظم البلدان الأفريقية في طريقها لتحقيق المساواة بين الجنسين في مرحلة التعليم الثانوي بتأخير حوالي أربع سنوات عن الموعد المستهدف لعام 2005. هناك إحدى عشرة دولة فقط هي التي حققت



بالفعل هذا الهدف كما أن هناك خمس دول أخرى بلغ فيها مؤشر التكافؤ بين الجنسين مستوى أعلى من 0,90. فيما يتعلق بدولتي ليسوتو وناميبيا فإن عدد الفتيات اللاتي التحقن بالمدارس الثانوية زاد على عدد الفتيان. وهناك احتمال ضعيف جداً في أن تتمكن الدول الأفريقية من بلوغ هدف المساواة على مستوى المدارس الثانوية بحلول عام 2015، حالة ما إذا استمر الاتجاه الحالي.

والشيء نفسه بالنسبة للتكافؤ بين الجنسين على مستوى التعليم الجامعي الذي يتصف ببطء التقدم بما أن ثماني دول فقط هي التي حققت المساواة بين الجنسين في هذه المرحلة التعليمية. بينما هناك عشر دول ينخفض فيها مؤشر المساواة بين الجنسين في مرحلة التعليم الجامعي إلى أقل من 0,50، وبالتالي يتعين عليها بذل جهود غير عادية لبلوغ هذا الهدف.

### مؤشر 3.3: نسبة المقاعد التي تشغلها المرأة في البرلمان الوطني

30- لم يسجل تمثيل المرأة في البرلمان الوطني تقدماً كبيراً مقارنة بمستواه عام 2007، حيث أنه لا يعكس سوى التغييرات التي تحدثت في سنوات الانتخابات. هناك حوالي 18 دولة حققت بعض التحسن مقارنة بمستوى عام 2007، منها على سبيل المثال ليسوتو التي سجلت مستوى يزيد بمقدار المثلين عن مستوى 2007 حيث ارتفعت نسبة تمثيل المرأة من 11,7% إلى 25%.

31- في الصدارة من الدول المنجزة على صعيد عدد المقاعد التي شغلها المرأة في البرلمان الوطني عام 2008، الدول التالية: رواندا (48,8%)، موزمبيق (34,8%)، جنوب أفريقيا (33%)، أوغندا (30,7%)، بروندي (30,5%)، تنزانيا (30,4%)، ناميبيا (26,9%)، ليسوتو (26,9%)، سيشيل (23,5%)، تونس (22,8%)، موريتانيا (22,1%)، إريتريا (22%)، السنغال (22%)، إثيوبيا (21,9%).

32- الدول التي يقل فيها التمثيل النيابي للمرأة عن نسبة الـ10% هي: الجزائر (4,7%)، تشاد (2,5%)، جزر القمر (3%)، الكونغو (3,7%)، كوت ديفوار (9,8%)، جمهورية الكونغو الديمقراطية (4,8%)، مصر (8,1%)، جامبيا (4,9%)، كينيا (3,7%)، ليبيا (7,7%)، مدغشقر (9,7%)، نيجيريا (7%)، ساوتومي وبرنسيب (8,1%) والصومال (2,8%).

#### الهدف 4: خفض معدل وفيات الأطفال

الهدف 4 أ : خفض معدل الوفيات بين الأطفال دون السن الخامسة بنسبة الثلثين فيما بين عامي 1990 و2015

33- على الرغم من أن البيانات حول هذا الهدف تمثل إشكالية وتكون في بعض الأحيان مثيرة للجدل والخلافات، إلا أن هناك دليلاً واضحاً على وجود تقدم. وقد أشارت التقارير إلى أن معدل الوفيات بين الأطفال دون سن الخامسة في أفريقيا وصل في عام 2006 إلى 129 لكل 1000 مولود. وهو رقم لا ينطوي على اختلاف كبير عن رقم 130 لكل 1000 مولود الذي ورد في تقارير عام 2008. بيد أن هناك عدداً متزايداً من البلدان الأفريقية يحقق حالياً تقدماً نحو بلوغ هدف خفض معدلات وفيات الأطفال الذين نقل أعمارهم على الخمس سنوات.

#### الهدف 5: تحسين صحة الأم

الهدف 5 أ : خفض معدل وفيات الأمهات بنسبة 75% فيما بين عامي 1990 و2015

المؤشر 5.1: معدل وفيات الأمهات

34- إن تقديرات معدلات وفيات الأمهات في عام 2005 لا تصلح للمقارنة بالتقديرات السابقة لأعوام 1990 و1995 و2000 نظراً لاختلاف الطرق والمنهجيات المطبقة. ولقد أشارت التقديرات الخاصة بأفريقيا في عام 2005 إلى أن معدل وفيات الأمهات هو 900 حالة وفاة لكل 1000 ولادة في دول جنوب الصحراء الأفريقية و160 لكل 1000 ولادة في شمال أفريقيا.

وكانت تقديرات عام 1990 قد نسبت إلى جنوب الصحراء وشمال أفريقيا على التوالي معدلي وفيات للأمهات بلغا 920 و250 لكل 1000 حالة ولادة. وهو ما يعني تراجعاً بنسبة 0,1% خلال تلك الفترة وتأخر كبير على المسار المؤدي إلى تحقيق الهدف مقارنة بالتراجع في المعدل العالمي الذي لا يتجاوز 1%. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن تحقيق هدف خفض معدل وفيات الأمهات بنسبة 75% في الفترة ما بين عامي 1990 و2015 يستلزم تراجعاً سنوياً بنسبة 5,5%.

*المؤشر 5.5: معدل الرعاية أثناء فترة الحمل (زيارة واحدة على الأقل وأربع زيارات على الأقل)*

35- سُجل تحسن على صعيد الرعاية أثناء فترة الحمل؛ ففي عام 2005 تجاوز معدل التغطية في أكثر من ست وعشرين دولة نسبة الـ80% بالنسبة لزيارة واحدة على الأقل خلال فترة الحمل، بينما انخفض معدل تغطية الرعاية في عشر دول إلى دون الـ80%. وسبع دول فقط هي التي نفذت التوصية بأربع زيارات في عام 2005 وبلغ معدل التغطية فيها 52%.

**الهدف 6: مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وأمراض أخرى**

الهدف 6 أ : خفض المعدل إلى النصف بحلول عام 2015 والبدء في عكس اتجاه انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

*المؤشر 6.1: انتشار فيروس نقص المناعة البشرية بين السكان من الشريحة العمرية 15 - 24 سنة*

36- على الرغم من استمرار ارتفاع معدلات انتشار الإيدز وحالات الوفيات الناجمة عن الإصابة بهذا المرض في أفريقيا، تلاحظ تراجع طفيف في كل من معدلات الانتشار ومعدلات الوفيات في المنطقة. وجدير بالتنويه أن تقلص الانتشار الذي تلاحظ على مدى السنوات القليلة الماضية استمر في

عام 2008. ويظل معدل الانتشار منخفضاً نسبياً في شمال أفريقيا. وفي بقية أنحاء القارة تراجع معدل الانتشار في عام 2007 بحوالي 5% (برنامج الأمم المتحدة للإيدز 2008). وعلى نفس المنوال، نجد أن معدل الوفيات الناجمة عن الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز انخفض من حوالي 2 مليون إلى 1,4 مليون. كما تراجعت الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية من 3 مليون عام 2001 إلى 2,7 مليون في 2007. يعزى هذا التحسن إلى زيادة وارتفاع مستوى برامج الوقاية والعلاج في العديد من دول القارة.

الهدف 6 ب: تحقيق الوصول الشامل للعلاج من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لجميع المحتاجين له بحلول عام 2010

37- أشار آخر تقرير حول الفترة قيد التناول إلى زيادة عدد الأشخاص الذين تلقوا علاج الـ Antiretroviral عبر الأقاليم الفرعية الأفريقية؛ ففي شمال أفريقيا، زادت نسبة مرضى فيروس نقص المناعة البشرية الذين تلقوا العلاج من 24% إلى 32% في الفترة من 2006 إلى 2007، بينما في بقية أنحاء أفريقيا زادت النسبة من 21% إلى 30%، بما يمثل أعلى معدل زيادة على مستوى المناطق النامية. ونتيجة لذلك، تشير التقديرات إلى أن الإقليم الفرعي لشمال أفريقيا كسب حوالي 2 مليون سنوات حياة بفضل التغطية بعلاج antiretroviral. ولكن هناك حاجة إلى زيادة الجهود المبذولة لتحسين فرص وإمكانيات الوصول إلى العلاج في وسط أفريقيا.

الهدف 6 ج: خفض معدل الإصابة بالمalaria والأمراض الأخرى بنسبة 50% والبدء في عكس اتجاه الإصابة بها.

### المؤشر 6.7.1 نسبة الأطفال تحت سن الخامسة الذين ينامون تحت ناموسيات معالجة بالمبيدات

38- تحقق تقدم هائل في استخدام الناموسيات المعالجة بالمبيدات للأطفال في عدد من الدول المنتقة؛ فعلى سبيل المثال على مدى فترة ست سنوات، من 2000 إلى 2006، زادت التغطية في جامبيا من 15% إلى 49%، في غينيا بيساو من 7% إلى 39%، في تنزانيا من 7% إلى 20% وفي أوغندا من 0% إلى 20% (الأمم المتحدة 2008). ولقد سجلت جميع دول الصحراء الجنوبية المتاح بيانات بشأنها زيادة في استخدام الناموسيات المعالجة بالمبيدات على مستوى الأطفال التي تقل أعمارهم عن خمس سنوات، كما أن ست عشرة من خمس وعشرين دولة أفريقية زادت التغطية فيها بمقدار ثلاثة أمثال على الأقل منذ عام 2000. على الرغم من هذا التحسن هناك بصفة عامة نقص في الطلب على استخدام الناموسيات المعالجة بالمبيدات.

### الهدف 7: ضمان استدامة بيئية

الهدف 7 أ : إدماج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج القطرية والقضاء على مشكلة إهدار الموارد البيئية

39- سجل استهلاك المواد السامة ذات التأثير المباشر السلبي على البيئة تراجعاً في معظم البلدان الأفريقية على مدى الفترة قيد التناول، 2005-2006. وهو ما يتسق مع بروتوكول مونتريال بشأن التخلص المرحلي من كلوروفلوريد الكربون والمواد المتسببة في تآكل طبقة الأوزون من أجل تحقيق الفائدة المزدوجة لحماية الأوزون والتغير المناخي.

40. لقد ظل معدل انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون يشكل مصدراً رئيسياً آخر للتغير المناخي وبقي ثابتاً عند مستوى 0,5 بليون طن متري خلال الفترة قيد التناول، 2003 حتى 2004. بيد أن غاز الاشتعال في الدول البترولية الرئيسية مثل نيجيريا وأنجولا وليبيا يظل يمثل شاغلاً كبيراً. على الرغم من

ذلك، فإنه باستثناء غينيا الاستوائية وجنوب أفريقيا وتونس كان هناك اتجاه عام نحو خفض انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون للفرد في جميع البلدان الأفريقية.

**الهدف 7ب: تحقيق خفض كبير في معدل فقدان التنوع البيولوجي بحلول عام 2010**

41- شهدت القارة قدراً من التحسن في نسبة المساحات البحرية والبرية المحمية إلى المساحة الإجمالية. ففي 27 بلد أفريقي كان هناك تغير إيجابي في المساحات المحمية خلال الفترة من 1997 إلى 2007، بدءاً بمصر بنسبة زيادة مقدارها 7,8%، غينيا الاستوائية 9,3%، الجابون 11,6% وغينيا بيساو 26,3% وصولاً إلى كينيا ومو3% وتونس وزيمبابوي 0,1%. والواضح أن القارة تسلك طريقها نحو خفض الفاقد على مستوى التنوع البيولوجي.

**الهدف 7 ج: خفض 50% من نسبة الأشخاص المفتقرين إلى وصول مستدام للمياه الصالحة للشرب والمقومات الأساسية للصحة العامة والصرف الصحي بحلول عام 2015.**

*المؤشر 7.7: نسبة السكان الذين يستخدمون مياهاً صالحة للشرب*

42- لا يزال عدد كبير من الدول الأفريقية يسجل تقدماً في زيادة نسبة السكان الذين يستخدمون مياهاً محسنة؛ ففي عام 2006، بلغت نسبة السكان الذين يستخدمون مصدراً للمياه الصالحة للشرب في أكثر من 24 دولة 60% أو أكثر. وفي دول مثل مصر وبوتسوانا وجنوب أفريقيا، اقتربت النسبة من 100%. وفي بلدان مثل إثيوبيا وموريتانيا والتي تم فيها تسجيل أعلى معدل للتحسن. بيد أن النسبة العامة على مستوى القارة تبعث على القلق نتيجة التقدم البطيء في نيجيريا، أكثر دول القارة اكتظاظاً بالسكان، حيث تقل النسبة عن 50%. كما أن هناك تفاوت واسع بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية من حيث إمكانية الوصول إلى مصدر لمياه الشرب المحسنة. وفيما عدا شمال أفريقيا والجنوب

الأفريقي، فإن سكان الريف يعانون من وصول محدود على مصادر للمياه الصالحة للشرب. ووفقاً لمعدل التقدم الحالي، يكاد يكون من المستبعد بلوغ هدف تغطية احتياجات 89% من السكان على الأقل من المياه الصالحة للشرب في أفريقيا في التاريخ المستهدف.

**المؤشر 7.8:** نسبة السكان الذين يستخدمون مرفقاً محسناً للصرف الصحي  
43- هناك تقدم مستمر فيما يتعلق بنسبة الأشخاص الذين يستخدمون مرفقاً محسناً للصرف الصحي مقارنة بما كان عليه الوضع عام 1990. كما أن هناك عدداً من الدول سجلت تحسناً في الفترة 2000 - 2006، ولكن نظراً للظروف التي سادت منذ البداية يجب التعجيل بمعدل النمو من أجل تحقيق هذا الهدف. وهناك عدد من الدول مثل بروندي وليبيريا ورواندا سجلت تراجعاً منذ 1990، ولعل السبب الرئيسي يرجع إلى تدمير البنية التحتية أثناء النزاعات والقيود التي تعوق إنشاء بنية تحتية بعد انتهاء النزاعات.  
44. في واحدة وعشرين دولة، باستثناء شمال أفريقيا، 16% فقط من سكان الأحياء الفقيرة هم المتاح لهم الوصول إلى مرفق محسن للصرف الصحي.

### **الهدف 8 : إنشاء شراكة عالمية للتنمية**

الهدف 8 أ: إرساء أيضاً نظام تجاري ومالي منفتح، يستند على القواعد، يمكن التنبؤ به وغير تمييزي

45- لم يتحقق سوى تقدم محدود نحو إنشاء نظام مالي وتجاري منفتح، يستند على القواعد، يمكن التنبؤ به وغير تمييزي. كما أن الجهود التي بذلت من أجل ختام ناجح لجولة الدوحة - جولة التنمية - الخاصة بمفاوضات التجارة في يوليو 2009 قد باءت بالفشل، بسبب إلى حد كبير عدم اتفاق الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء بشأن مسألة إنشاء آلية خاصة للحماية، باعتبار أن هذا التدبير من شأنه السماح للدول النامية بزيادة الرسوم الجمركية على المنتجات الزراعية بصفة مؤقتة حالة مواجهة زيادة في الواردات وانخفاض في الأسعار. والإخفاق في ختام جولة الدوحة لمفاوضات التجارة يعني أن محاولات تركيز

البلدان الأفريقية على نشر وتعزيز التجارة من أجل التنمية وقدرتها على تحقيق ذلك كانت مقيدة ومحدودة.

46- هنا نكون بصدد قيد كبير يبطل قدرة أفريقيا على التأثير على التجارة من أجل التنمية؛ إذ أن نصيب أفريقيا من التجارة العالمية هو في منتهى الصغر وقد وتراجع من 6% في الثمانينيات إلى أقل بقدر طفيف من 2% في عام 2007.

47- ومن المقطوع به أن القيود المفروضة على وصول المصنوعات والمنتجات الزراعية الأفريقية إلى الأسواق تشكل عاملاً مهماً يفسر انكماش نصيب أفريقيا من التجارة العالمية.

48- تستأثر الدول الأفريقية الرئيسية المصدرة للبتروول ومعها جنوب أفريقيا بالنصيب الأكبر من الصادرات والواردات. ولقد مثلت سلع التصدير التي خص المصنوعات منها 0.82% في عام 2006 ما يزيد على 0,77% في 2002. وقد تحركت دول كثيرة نحو تحرير التجارة في التسعينيات. ففي 23 يوليو 2008، انضمت 42 دولة أفريقية إلى عضوية منظمة التجارة العالمية، بينما تجري 9 دول أخرى (الجزائر، جزر القمر، غينيا الاستوائية، إثيوبيا، ليبيريا، ليبيا، ساوتومي وبرنسيب، سيشيل والسودان) مفاوضات حول الانضمام.

49- بدأت أفريقيا تجني جميع ثمار ومزايا التجارة والتعاون على مستوى الجنوب - الجنوب. وهو ما يمكن رصده أساساً في العلاقات مع الصين. ووفقاً لأحدث بيانات، فإن حجم التجارة بين الصين وأفريقيا زاد بحوالي 45% في الفترة من 2007 حتى نهاية 2008. كما بلغت القيمة الإجمالية للتجارة عام 2008 ما يقرب من 106 بليون دولار أمريكي. ومن ناحية أخرى، سجلت صادرات أفريقيا إلى الصين زيادة بنسبة 54% بينما زاد حجم واردات أفريقيا من الصين بنسبة 36% فقط. ومن المشاهد بطء التقدم في تعزيز التجارة الأفريقية البينية وفي ضوء معدلها الحالي يصعب تصور اضطلاعها بدور المساهم الرئيسي في تنمية القارة في الأجل القصير.

50- لم يتم إحراز تقدم أكبر على مسار المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي حول اتفاقيات الشراكة الاقتصادية التي من المفروض أن تحل محل اتفاقية كوتونو بين



أوروبا ودول أفريقيا والكاربي والمحيط الهادي. واتفاقيات الشراكة الاقتصادية التي تعد ذات أهمية أساسية لاتفاقيات التجارة الحرة القائمة على تبادلية الوصول إلى الأسواق تشكل مخاطر كبيرة بالنسبة لأفريقيا؛ فإن تحرير التجارة بين بلدان ذات مستويات تنمية مختلفة ومتفاوتة قد يتسبب في ضرر كبير للأطراف الأضعف. ولكي يكون تحرير التجارة مفيداً ومجزياً للبلدان الأفريقية، يتعين منح هذه الأخيرة معاملة خاصة وتفضيلية بحيث تتمكن من حماية صناعاتها الوليدة حتى يكتمل نضوجها ويقوى عودها بالفدر الكافي الذي يسمح لها بدخول حلبة المنافسة الدولية.

51- إن الركود الحالي للاقتصاد العالمي ووطأة تصاعد النزعة الحمائية يجعلان احتمالات تحقيق هذا الهدف ضعيفة.

الهدف 8 د: التعامل على نحو شامل مع مشكلة ديون الدول النامية من خلال تدابير وطنية وقارية بغية ضمان الاستدامة لمعالجة قضية الديون في الأجل الطويل

52- لقد تحقق تقدم في معالجة تفاقم عبء المديونية الذي يتقل كاهل البلدان الأفريقية. إن هذه الجهود التي استهلكت بمبادرة البلدان الفقيرة الأكثر استنادة لعام 1995 حررت موارد لصالح البلدان الأفريقية تمكنها من تحقيق المزيد من الاستثمارات للتعجيل بالعملية المؤدية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. في عام 2005 أثناء قمة مجموعة الـ8 المعقودة في جلوبلنجلز، تعهد زعماء الدول الثماني، في ظل المبادرة المتعددة الأطراف حول خفض الديون، بإلغاء ديون الدول الأكثر فقراً في العالم. ومعظم تلك الدول الفقيرة هي دول أفريقية. والهدف الذي تسعى إليه هذه المبادرة هو أيضاً التخفيف من عبء المديونية الذي يرهق الدول الفقيرة المثقلة بالديون وتوفير موارد إضافية للمساعدة في التعجيل بالتقدم نحو غايات الأهداف الإنمائية للألفية.

53- في أواخر يناير 2009، كانت هناك 20 دولة أفريقية في وضع ما بعد نقطة الإكمال للدول الفقيرة المثقلة بالديون، و8 دول في وسط المسافة بين اتخاذ

القرار ونقطة الاكتمال بينما كانت هناك 5 دول أخرى عند نقطة ما قبل اتخاذ القرار.

استفادت المساعدة الرسمية للتنمية لصالح أفريقيا من زخم السنوات الأربع التي أعقبت مؤتمر الأمم المتحدة حول تمويل التنمية المعقود في مونتيري، المكسيك، عام 2002. ولقد زاد حجم المساعدة الرسمية للتنمية المقدمة إلى وسط وغرب أفريقيا والجنوب الأفريقي بمعدل 9% سنوياً خلال الفترة من 2002 إلى 2006.

54- زاد نصيب المنح الخاصة بتخفيف الديون من إجمالي المساعدات الرسمية للتنمية في عام 2007 ولكنه تراجع بدرجة كبيرة عام 2008 وفقاً للأرقام المتاحة من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

55- وعلى نحو نسبي، كرست دول لجنة مساعدة التنمية 0,25% فقط من إجمالي ناتجها القومي للمعونة في عام 2006، أي بزيادة طفيفة عن نسبة الـ 0,23% التي سجلت قبل مؤتمر مونتيري. بيد أن هذا الرقم الإجمالي يخفي وراءه جهوداً عديدة ومتنوعة على مستوى الدول أعضاء لجنة مساعدة التنمية. وبينما بلغت الدانمارك ولوكسمبورج وهولندا والنرويج والسويد الهدف الذي حددته الأمم المتحدة وهو تخصيص 0,7% من إجمالي الناتج المحلي للمساعدة الرسمية للتنمية، كرست الولايات المتحدة واليابان 0,16% و 0,17% من إجمالي الناتج المحلي لكل منهما للمساعدة الرسمية للتنمية في عام 2007.

56- قرر المانحون من خارج منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية/لجنة مساعدة التنمية، خاصة من الجنوب، زيادة اعتمادات ميزانياتهم الخاصة بالمساعدات. في هذا الصدد حققت منطقة جنوب الجزيرة العربية وفنزويلا هدف الـ 0,7%. أما الصين والهند والبرازيل فإنها صارت من موردي المساعدات الرئيسيين لأفريقيا. علاوة على ذلك، زاد حجم المساعدات المقدمة من دول أفريقية إلى دول أفريقية أخرى. وننوه في هذا المقام بأن نيجيريا وليبيا و جنوب أفريقيا تعد في الصدارة من الموردين الأفريقيين للمساعدة الرسمية للتنمية إلى دول أفريقية أخرى. بيد أن هناك فجوة واسعة في التمويل لا تزال قائمة. كما أن حجم المساعدة الرسمية

للتنمية المقدم لأفريقيا يظل دون مستوى ما تم التعهد به في مونتيري، مكسيكو، عام 2002 وأعيد تأكيده في الدوحة، قطر، عام 2008.

57- تظل خطى التقدم نحو فعالية المعونة بطيئة، حيث أن العديد من الغايات التي نص عليها إعلان باريس لم تتحقق بعد. وعلى الرغم من أن قدراً من التقدم قد تحقق فيما يتعلق بالتنسيق على مستوى المانحين وترتيب ومواءمة المساعدة الفنية مع البرامج القطرية إلا أن هناك الكثير الذي يتبقى تحقيقه. والمشاهد توقف التقدم على مسار دعم الميزانية العامة أو دعم ميزانية القطاع. كما أن المعونة لا يزال من المتعذر التنبؤ بها فضلاً عن عدم كفايتها قياساً بالعمليات الوطنية واقترانها بارتفاع تكلفة الصفقات والمعاملات. وجدير بالتنويه أن البعض من الأعمال المطلوب إنجازها لتنفيذ إعلان أكرام قد اتفق عليها أثناء مؤتمر أكرام حول فعالية المعونة وتم إدراجها على أجند عمل أكرام. بيد أن التباطؤ الحالي للنمو الاقتصادي ومطلب الحساب سوف يطرحان تحدياً جديداً.

### القسم الثالث: الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية - تحدي جديد لعملية التعجيل بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا

58- حدد التقريران السابقان (2007 و2008) عدداً من التحديات والقيود التي تعوق مسيرة التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا. وتلك التحديات التي تشكل ضغوطاً على النحو المشاهد اليوم وكما كانت على الدوام. بيد أن البيئة المتاحة عام 2009 لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا قد ازدادت تعقيداً بسبب الأزمة المالية التي أصابت الاقتصادات المتقدمة الرئيسية في أواخر عام 2008 وبتأثيرها الاقتصادي ملموساً حالياً في القارة الأفريقية. وبعد أكثر من ست سنوات متتالية زاد فيها معدل النمو على 6%، يحتمل أن يواجه الاقتصاد الأفريقي أياماً صعبة في الأراضي الشاسعة المجهولة غير المدرجة على الخريطة.

59- ولقد سقط العديد من الاقتصادات المتقدمة في هوة الركود وهو ما نتج عنه انهيار في الطلب العالمي على الصادرات الأفريقية، ومن ثم تراجع هائل في

عائدات التصدير. وقد كان لهذا التطور أثر الصدمة العنيفة على معدلات النمو في أفريقيا وعلى الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ووفقاً لتقديرات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي من المنتظر أن يتراجع معدل النمو إلى 3,6% عام 2009 بسبب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية.

60- على الرغم من أن القطاع المالي في العديد من الدول الأفريقي يفتقر في معظمه إلى خبرة حل المشكلات الصعبة، فإن تأثير الأزمة بدأت تستشعره بعض الدول الأفريقية. وتلاحظ أن هناك انسحاب على نطاق واسع من جانب المستثمرين الأجانب مما نتج عنه خسائر في القيمة على مستوى أسواق المال الأفريقية. كما سُجل تراجع شديد في الطلب على السلع مسبباً خسائر كبيرة في إيرادات الجمارك والصادرات من النقد الأجنبي. كما سجلت أسعار المنتجات الاستهلاكية ارتفاعاً هائلاً بسبب ثقل وزن الغذاء في السلة الاستهلاكية والتوقعات التضخمية. ولقد بدأت الضغوط التضخمية تتجسد في البلدان حول بنود مشتركة يستهلكها الفقراء ولها نتائجها على عملية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وهناك حالياً عدة دول (مثل إثيوبيا ونيجيريا) تشهد تضخماً بواقع رقمين عشرين.

61- والمجال الضريبي المتساهل المتوافر لدى عدة دول منذ سنوات طويلة ومكناها من زيادة استثمارات القطاع العام والتعجيل بالتقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية هو حالياً في طريقه للانكماش. وهو الأمر الذي من شأنه أيضاً طرح تحديات ضخمة أمام محاولة تأمين النجاحات التي تحققت بالفعل. ومن جهة أخرى، نجد أن وضع الحساب الجاري يسوء في عدد من البلدان الأفريقية، بما قد يشكل في المستقبل عبء مديونية بالنسبة للدول بسبب زيادة خدمة الديون والحيز الضريبي المحدود المتاح للحكومات لزيادة الاستثمارات في المجالات الهامة المتصلة بالأهداف الإنمائية للألفية.

62- لقد تسبب تدهور ميزان الحسابات الجارية للعديد من الدول في ضغوط على عملاتها المحلية. ومنذ أكتوبر 2008 فقدت معظم العملات الأفريقية من قيمتها في مواجهة الدولار الأمريكي والعملات الرئيسية الأخرى. وهو الأمر الذي نجم عنه ارتفاع تكلفة الإنتاج وبالتالي الأسعار على المستوى المحلي فضلاً عن إسهامه

في توليد المزيد من الضغوط التضخمية. ومثالياً، من المفروض أن ينتج عن انخفاض سعر العملة المحلية زيادة في حجم الصادرات، إلا أن ظروف الكساد التي تنعكس على الطلب في الأسواق الرئيسية للصادرات الأفريقية تحد من قدرة المصدرين الأفريقيين على الاستفادة من التغير في الأسعار النسبية؛ وبالتالي شهدنا على سبيل المثال تراجعاً شديداً في صادرات سلع مثل البن والمعادن الخام والشاي والمنتجات البستانية. وفي دول مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية حيث تستخدم المصنوعات والمشغولات المعدنية الحرفية كأحد تدابير مكافحة الفقر، ضاق خناق الفقر حول رقبة صغار التعدين بسبب انعدام الطلب على منتجاتهم.

#### القسم الرابع: النتائج والتوصيات

63- اختتم التقرير بنفس النبرة التي ميزت تقرير عام 2008؛ فقد أكد أن القارة تحقق تقدماً بالنسبة لبضعة أهداف دون أن ينطبق ذلك على الأهداف الأخرى. كما لا يوجد تقارب سواء من حيث مستويات التقدم أو معدلاته عبر الأقاليم الفرعية؛ ومن ثم فإن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لا يمثل تحدياً بالحجم الذي يشكله هذا المسعى نفسه في بقية أنحاء أفريقيا.

64- تمثل الأزمة المالية والاقتصادية الحالية تحديات خاصة لجهود البلدان الأفريقية من أجل الحفاظ على التقدم الذي أحرز بالفعل في إطار الجهود نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛ فالمشاهد أن العديد من الدول تعاني من نقص في حيز الحوافز الضريبية التي من الممكن أن تخفف من التأثير المرتد للأزمة. ومع ذلك، فإن هذه الصعوبة قصيرة الأجل يجب ألا تصرف الدول عن مواصلة تطبيق السياسات المسؤولة عن التقدم الذي تحقق فعلاً أو عن زيادة استثمارات القطاع العام اللازمة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، كما يجب أيضاً ألا تدفعها إلى انتهاج تدابير تعرض للخطر النجاحات التي سبق تحقيقها. وفي إطار العامل مع القضية الفورية الخاصة بتحسين آثار الأزمة بغية تأمين ما تم تحقيقه بالفعل من تقدم ونجاحات، يجب على الدول الأفريقية بحث تدابير حماية اجتماعية مرنة

ومحددة الهدف بدقة؛ ومن الممكن أن تشمل مثل هذه التدابير برامج الأشغال العامة، برامج الغذاء مقابل العمل، المعاشات وسياسات التأمين الصحي.

65- يجب على الدول الأفريقية مواءمة سياساتها الاقتصادية الكلية لمواجهة الظروف الخاصة للحقبة الراهنة مع التأكد من عدم انتهاجها لتدابير قصيرة الأجل من شأنها أن تولد أوضاعاً ضريبية غير مستدامة في المستقبل. كما يجب استمرار التشديد على التخطيط المستند على هدف إنمائي للألفية وأيضاً على تنفيذ الخطة، كما يتعين على الدول نقل الخطط التنموية القائمة على الأهداف الإنمائية للألفية واستراتيجيات التخفيف من حدة الفقر إلى نطاق صلاحيات المستوى الحكومي أو شبه الوطني، بما أن هذه الجهات هي في وضع أفضل يمكنها من إنتاج سلع عامة محلية ومن تعزيز فعالية تقديم الخدمات الاجتماعية. بيد أنه في سياق تحقيق هذا المنهج، يجب التأكد من أن منح المستويات الأدنى في الحكومة مسؤوليات ضريبية لن ينتج عنه إخفاقات في التنسيق بما يشكل خطر على استقرار الاقتصاد الكلي.

**AFRICAN UNION UNION AFRICAINE**

**African Union Common Repository**

**<http://archives.au.int>**

---

Organs

Council of Ministers & Executive Council Collection

---

2009

---

<http://archives.au.int/handle/123456789/3801>

*Downloaded from African Union Common Repository*